

معهد التخطيط القومى  
دبلوم التخطيط والتنمية 2008/2007

" تطورات الاجور فى المجتمع والعلاوة الاجتماعية  
الجديدة المقررة للعام 2008: رؤية تحليلية خلال  
الفترة 1999/1998 - 2009/2008 "

بحث مقدم للحصول على دبلوم معهد التخطيط القومى فى التخطيط للتنمية  
الاقتصادية والاجتماعية

أعداد/

نورا رفاعى محمود عبد العاظم

(الباحث المساعد بمركز دراسات السياسات الكلية)

بحث مقدم الى /

ا.د/عزيزة عبد الرازق

(مدير مركز دراسات السياسات الكلية-معهد التخطيط القومى)

يونيه-2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقل ربى زدني علماً"

صدق الله العظيم

(سورة طه الآية 114)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً"

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء الآية 85)

## شكر وتقدير

أتقدم بكل معاني الحب والتقدير وعظيم الوفاء بخالص الشكر والعرفان لهؤلاء الذين كان لهم الفضل الكبير بعد الله تعالى فى إنجاز هذه الدراسة.

وأخص بالذكر منهم الأستاذة الدكتورة/ عزيزة عبد الرازق لما بذلته من جهد للإشراف على هذه الدراسة فكان لملاحظاتها السديدة وتوجيهاتها المثمرة عظيم الأثر فى إتمام هذه الدراسة وإخراجها بهذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أ.د/ السيد دحية الذى أفادنى أعظم ما تكون الافادة بملاحظاته وتوجيهاته.

وجزىل الشكر والتقدير لجميع العاملين بالمعهد ومركز التدريب والتعليم والإداريين القائمين على إنجاز دبلوم المعهد فى التخطيط والتنمية.

والله الموفق

الباحثة

" العلاوة الاجتماعية الجديدة المقررة للعام 2008 وتطورات الأجور فى

المجتمع: رؤية تحليلية خلال الفترة 1999/1998 - 2009/2008 "

قائمة المحتويات :

4.....-مقدمة

6..... الفصل الأول : تطور الأجور فى المجتمع

المبحث الأول:الأجور على المستوى القومى . 6 .....

المبحث الثانى:الأجور على مستوى الصناعة . 9.....

المبحث الثالث:الأجور فى قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومى . 11.....

15..... الفصل الثانى :العلاوة الجديدة وتحسين الأجور

المبحث الأول:الأجور وتعويضات العاملين فى الموازنة العامة للدولة....15

المبحث الثانى:الاجراءات المتبعة لزيادة الأجر الحقيقى فى الدولة منذ عام

1999/1998 . 17.....

المبحث الثالث:العلاوة الاجتماعية المقررة خلال مايو 2008 . 24.....

الفصل الثالث:قواعد صرف العلاوة الجديدة ومحاولات تدبير مواردها.

المبحث الأول:القواعد المقررة لصرف العلاوة . 26.....

المبحث الثانى:العلاوة وحزمة القرارات والأوضاع الاقتصادية الأخيرة وضرورة

الإصلاح . 33.....

المبحث الثالث:تدبير الموارد اللازمة للعلاوة فى اطار ملامح الموازنة الجديدة

للعام المالى 2009/2008 . 42.....

-الخاتمة والتوصيات ..... 50

-قائمة المراجع ..... 54

## مقدمة :

احتلت قضية الأجور مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي ، وظهرت العديد من النظريات حول الحد الأدنى للأجور، وحول الاتجاه الذي يأخذه متوسط الأجر للفرد ، ونظر الكثيرون إلى الأجور باعتبارها عنصرا أساسيا وداعما للنمو الاقتصادي فالأجور هي التعويض الطبيعي للعامل عن العمل ، وبالتالي فإن زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج ، وأضاف البعض الحديث عن الأجور باعتبارها تمثل قوى شرائية تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات وبالتالي تعد عاملا مساعدا على الأداء الأفضل للاقتصاد. وبغض النظر هنا عن هذا الجدل النظري فسان الخبرات الدولية المختلفة تدلنا، في معظمها على إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى المزيد من العمل مقابل أجر- في مواجهة العمل المؤقت والموسمي كالعمالة الزراعية- ، وهذا يتطلب على التوازي وجود محاولات مستمرة لإصلاح أوضاع العاملين بأجر- وهم شريحة كبيرة في المجتمع- وأوضاع العاملين في الحكومة وفق تطورات المجتمع والتي أهمها تطورات الأسعار .

ولعل الحديث عن أوضاع الأجور والمرتبات في المجتمع المصري قد تزايد في الآونة الحالية ، لما تشهده الأسواق المصرية من ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار عموما والسلع الغذائية على وجه الخصوص. بحيث أصبحت المستويات الحالية للأجور لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستويات الأسعار السائدة في المجتمع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح أوضاع موظفي الحكومة وتحسين مستويات الأجور في المجتمع كله- سواء تمثل ذلك في العلاوات الاجتماعية التي تقرر سنويا منذ عام 1987 او سياسة الدعم السلعي والخدمي وغيرها من الأمور الهامة في هذا المجال- إلا أن المشكلة الكامنة تتمثل أساسا في الخلل في سياسة الأجور والمرتبات في مصر .

وتطلب الأمر هنا المزيد من الدراسة والبحث بغية الوقوف على ما أحدثته العلاوة الجديدة من ردود أفعال وبخاصةً الجدل الذي أثير مؤخراً حول سبل تدبير مواردها وهل من الأصل هناك إمكانية لتغطية هذه الموارد؟ ثم هل ما تم طرحه من سبل هي من قبيل الموارد الحقيقية أما أنها سبل تضخمية تؤدي إنعكاساتها إلى المزيد من ارتفاع الأسعار والإضرار بمحدودي الدخل؟ .

**إشكالية الدراسة :** تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسى وهو : ماهى أهم معالم الجدل الدائر حول العلاوة الإجتماعية المقررة خلال مايو من العام الحالى 2008 ؟ وهذا التساؤل يضع بدوره العديد من علامات الإستفهام حول سبل تدبير موارد العلاوة المقررة؟... وما هى ملامح الموازنة الجديدة التى تناقش فى الوقت الراهن على ضوء إقرار علاوة مايو؟... وما هى أوضاع الأجور فى المجتمع؟.... وغيرها من التساؤلات الفرعية التى تحاول الدراسة تقديم إجابة منطقية لها .

**منهجية الدراسة :** تقوم الدراسة على المنهج الوصفى ، القائم فى الوقت نفسه على تقديم البيانات والأرقام المطلوبة - والمناحة قدر الإمكان - لتوضيح الصورة وتحليل الوضع القائم من حيث أعداد الموظفين ووضع الأجور فى المجتمع ... ثم عرض المخصصات المالية لبعض البنود المعنية بها الدراسة فى الموازنة المقررة للعام المالى 2009/2008 .

**فرضية الدراسة :** تفترض الدراسة أنه على من أن المناقشات المثارة حول سبل تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقات العلاوة هى مناقشات حول موارد حقيقية إلا أن هناك مؤشرات على أن محاولات تدبير الموارد المطلوبة جاءت من خلال موارد خارج الموازنة العامة للدولة تمثلت فى رفع أسعار سلع مهمة كالبنزين و ورفع أسعار بيع السجائر ،هذا فضلاً عن اللجوء إلى رفع رسوم تجديد رخص السيارات؟... وفرضية أخرى تتضح فى أن المشكلة تتمثل أساساً فى الخلل فى سياسة الأجور والمرتبات فى مصر؟ .